الأمم المتحدة

E/2005/50

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
6 April 2005
Arabic
Original: English

الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى مع مؤسسات بريتون وودز، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

نيويورك، ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥

التساوق والتنسيق والتعاون في سياق تنفيذ توافق آراء مونتيري: تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك تلك الواردة في الإعلان بشأن الألفية

مذكرة من الأمين العام*

موجز تنفيذي

ترد في هذه المذكرة معلومات أساسية، وتضيف عددا من النقاط لإمعان النظر فيها لإثراء المناقشة في الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى لعام ٢٠٠٥ للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، مع المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم

* استفادت هذه المذكرة من المشاورات التي أجريت مع موظفي المؤسسات الكبرى صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية. بيد أن الأمانة العامة للأمم المتحدة تتحمل وحدها المسؤولية عن محتويات هذه المذكرة. وقُدمت هذه المذكرة للتجهيز في ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٥، لأن المقرر المتعلق بالمسائل المحددة التي يراد أن تكون محورا لنقاش الاجتماع، اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي فقط، في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥؛ ولذلك، ليس من المؤكد توافر تلك الوثيقة، بجميع اللغات الرسمية، في موعد انعقاد الاجتماع في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

140405 130405 05-29836 (A)
0529836

المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بشأن ثلاثة مواضيع فرعية أختيرت لتكون محورا للمناقشة التحاورية هذا العام، وهي: (أ) السياسات والاستراتيجيات؛ (ب) التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال الخاص؛ (ج) المساعدة الإنمائية الرسمية والمصادر المبتكرة للتمويل والديون. ويغطي الموضوع الفرعي الأول السياسات التي اعتمدتها البلدان النامية لتهيئة بيئة وطنية ملائمة ومن بينها تعبئة الموارد المحلية، وكذلك الإجراءات التي اتخذتها البلدان المتقدمة النمو، والمؤسسات المتعددة الأطراف صاحبة المصلحة، لتهيئة بيئة دولية داعمة للجهود المحلية للبلدان النامية. ويتعلق الموضوع الفرعي الثاني، بالإجراءات التي اتخذت في مجالات المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، لكفالة وصول أكبر إلى الأسواق، وفي مجال الاستثمار والتدفقات المالية الخاصة لزيادة قدرة البلدان النامية على الاستفادة من دخولها إلى نظام دولي مفتوح للتجارة والتمويل والمستند إلى قواعد. ويتناول الموضوع الفرعي الثالث مسألة مدى كفاية تدفقات المساعدة الرسمية للوفاء بالتزامات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية؛ ومسألة المصادر الإضافية والمبتكرة للتمويل التي يمكن الوصول إليها لتكملة تلك التدفقات، وكذلك السياسات التي تكفل أن زيادة التدفقات تظل متسقة مع القدرة على تحمل الديون في البلدان المتلقية.

مقدمة

١ - يشير الأمين العام في الفقرة ٣٢ من تقريره إلى الجمعية العامة للإعداد لاستعراض عام ٢٠٠٥ للإعلان بشأن الألفية المعنون ''في جو من الحرية أفسح: صوب تحقيق التنمية، والأمن، وحقوق الإنسان للجميع'' (A/59/2005)، إلى أن الشراكة العالمية بين البلدان الغنية والفقيرة، التي تم التوصل إليها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، الذي عقد في مونتيري بالمكسيك في آذار/مارس ٢٠٠٢، وتعتبر جوهر النجاح للوفاء بالتزامات إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية[(١)]، ولا سيما الهدف الإنمائي ٨ للألفية. وفي توافق آراء مونتيري التاريخي الصادر عن المؤتمر الدولي لتمويل التنمية[(٢)]، والذي تم التوصل إليه في مونتيري، وقبل فيه كل بلد من البلدان النامية المسؤولية الأساسية عن التنمية به - ويشمل تعزيز الحكم الرشيد، ومحاربة الفساد، ووضع السياسات وإيجاد الاستثمارات اللازمة لدفع عجلة النمو تحت قيادة القطاع الخاص، وزيادة الموارد المحلية المتاحة لتمويل استراتيجيات التنمية الوطنية إلى أقصى حد. أما البلدان المتقدمة النمو، فقد تعهدت، من جانبها، بأن تتلقى البلدان النامية التي اعتمدت استراتيجيات إنمائية تتسم بالشفافية والمصداقية، وتُحدد تكاليفها على نحو سليم، الدعم الكامل الذي يلزمها، على هيئة زيادة المساعدة الإنمائية، والأخذ بنظام تجاري أكثر توجها نحو خدمة التنمية، وتوسيع نطاق عمليات التخفيف من عبء الديون وتعميق مستواها. ووافقت المؤسسات الكبرى صاحبة المصلحة على تيسير توافق آراء مونتيري عن طريق زيادة التساوق والتنسيق والتعاون في تنفيذ السياسات الإنمائية الدولية. وعلى حد قول الأمين العام ''وقد صدرت وعود بكل هذه المسائل، لكن هذه الوعود لم تر النور'' (A/59/2005، الفقرة ٣٢). وكما ورد في توافق آراء مونتيري، يضم هذا الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى جميع الأطراف في توافق الآراء لمناقشة كيفية تحقيق الالتزامات المعلنة في مونتيري، بغية إتاحة الفرصة، في جملة أمور، لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢ - وتقدم هذه المذكرة كمعلومات أساسية للمناقشة، وينبغي قراءتها في ضوء توصيات الأمين العام بشأن المسائل ذات الصلة، والواردة في التقرير الوارد في الوثيقة A/59/2005.

---

(١) انظر قرار الجمعية العامة ٥٥/٢.

(٢) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١١-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

أولا – الموضوع الفرعي ١: السياسات والاستراتيجيات

تعبئة الموارد المحلية

٣ – بعد انقضاء ثلاثة أعوام على مؤتمر مونتيري، تحركت المواقف السياسية المحلية، والتحولات المؤسسية في معظم البلدان، في اتجاه التوجهات والإجراءات السياسية المنعكسة في توافق آراء مونتيري. وفي حين لم يتحرك كل بلد بنفس الوتيرة، فقد اتخذت أغلبية البلدان النامية والبلدان التي تجتاز اقتصاداتها مرحلة انتقالية، مبادرات جديرة بالملاحظة. غير أن عددا ضئيلا منها فقط، أحرز تقدما في كامل مجال السياسات الموجهة نحو زيادة تعبئة الموارد المالية المحلية من أجل التنمية. وتيسر اتخاذ تدابير سياسية محلية معززة وإجراء تغييرات مؤسسية، بسبب انتعاش التجارة الدولية وارتفاع أسعار السلع الأساسية. ولذلك، تمثل التحدي الرئيسي أمام أغلبية البلدان، في استمرار زخم الإصلاح السياسي والمؤسسي، وفي بعض الحالات توسيع نطاق الإصلاحات لتشمل مجالات لم تمس بعد، وبالنسبة لبلدان عديدة، البدء في عملية الإصلاح جديا.

٤ – وعلى الرغم من التقدم المحرز في إدارة السياسات الاقتصادية المحلية، ظلت البلدان النامية قابلة للتأثر بالعوامل الخارجية مثل التقلبات في معدلات التبادل التجاري، والصعود الفجائي لأسعار الفائدة الدولية، وتدفق رأس المال إلى الخارج، الذي قد ينتج عن الاختلالات الاقتصادية الكلية المتنامية، التي تميز الحالة الاقتصادية العالمية. ولذلك، فإن الحاجة إلى تعميق الإصلاحات، وكذلك اتخاذ إجراءات وقائية – على الصعيدين الدولي والوطني – للتخفيف من الطبيعة الدورية للتدفقات الخاصة، وتحسين إدارة الديون، ومعالجة مشكلة تذبذب أسعار سلع الواردات والصادرات الرئيسية، وكفالة مستويات كافية للحماية الاجتماعية – ولا سيما لأكثر الفئات ضعفا.

٥ – ويشير توافق آراء مونتيري إلى عوامل هامة أخرى، تعتبر هامة في تهيئة بيئة محلية للتنمية المستدامة. وتشمل الحكم الرشيد، والمؤسسات الديمقراطية السليمة التي تستجيب لاحتياجات الشعب، وتحسين البنية الأساسية، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وهي تبرز أيضا الدور الرئيسي للسياسة والأطر التنظيمية الملائمة لتشجيع المبادرة الخاصة في إطار قطاع للأعمال دينامي وكفؤ[٣].

(٣) انظر اللجنة المعنية بالقطاع الخاص والتنمية، تقرير الأمين العام المعنون إطلاق مباشرة الأعمال الحرة: جعل قطاع الأعمال مفيدا للفقراء، نيويورك، (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٤).

٦ - وفي حين توجد آراء مختلفة بشأن أكثر البيئات ملاءمة للأعمال التجارية[٤]، فإنه يمكن تحديد خمس سمات هامة: أنظمة وقوانين ملائمة وواجبة الإنفاذ، وتوافر التمويل، والبنية الأساسية، والمعلومات، وبيئة سياسية محلية ودولية مواتية. ونظرا لأن القوانين والأنظمة المطبقة في البلدان الصناعية قد استجابت للأحوال الاجتماعية والسياسية والثقافية المتغيرة، فإنها تميل إلى التنوع عبر البلدان، ولا يمكن اعتبار أي نمط بسيط مثاليا. وفي نفس الوقت، ونظرا لأن القوانين والأنظمة تفشل عادة في تحقيق الأهداف الاجتماعية المتوخاة، فإنها يمكن أن تضر بالتالي بالبيئة التجارية عن طريق فرض تكاليف غير ضرورية، وزيادة الشكوك والمخاطر وإقامة العقبات على طريق المنافسة. ولذلك يمكن أن يكون هناك مجالا كبيرا لإصلاح بعض جوانب البيئة التنظيمية والقانونية في البلدان النامية دون تقويض الأهداف الاجتماعية الأوسع نطاقا.

٧ - وهناك مجالات رئيسية عديدة يمكن أن يكون للإطار القانوني والتنظيمي فيها تأثير قوي على بيئة الأعمال التجارية. ورأى البنك الدولي أن المتطلبات القانونية لبدء نشاط تجاري في بلدان عديدة، مفرطة وتعد بمثابة مضيعة للوقت، وهناك قوانين وأنظمة تقيد قدرة المشاريع على إعادة التشكيل أو الإغلاق. وهناك حقيقة واقعة في بلدان نامية عديدة، تتمثل في أن جزءا كبيرا من ممتلكات الأراضي غير مسجلة رسميا، وتشكل بالتالي عقبة أمام مبادرة تمويل المشاريع. ونظرا لأن الأراضي يمكن استخدامها كقرض تكميلي، فإن هذا يتسم بأهمية خاصة بالنسبة للمشاريع الصغيرة. ويمكن لتحسين الشفافية والمعلومات أن ييسر إنفاذ العقود عن طريق تمكين الشركات من معرفة تاريخ شركائها التجاريين المحتملين ومعلومات إئتمانية. وتعتبر أنظمة العمالة ذات أهمية خاصة في الاقتصادات التي لا تملك أنظمة راسخة للضمان الاجتماعي: وهي مصممة بصفة عامة لحماية العمال من الإجراءات التعسفية لأصحاب الأعمال. غير أنه يمكن في بعض البلدان إعاقة أصحاب الأعمال بواسطة الإبلاغ غير الضروري والأنظمة التفصيلية بإفراط، التي تعوق نمو المشاريع الخاصة، وبالتالي خلق وظائف جديدة. أو في إمكانها الإسهام في توسيع نطاق القطاع غير الرسمي الذي لا يكون للعمال فيه عادة أي حماية. وحيث يجري تنفيذ إصلاح قوانين العمل، ينبغي بذل كل الجهود الممكنة لكفالة التمسك بالمعايير الصحية ومعايير الأمن الملائمة، وأن العمال يحصلون على الحماية الاجتماعية اللازمة. وتعتبر فوائد القوانين والأنظمة الملائمة للعقود جيدة فقط بقدر ما يكون

(٤) سيشتمل تقرير مقبل بشأن ''تعزيز دور القطاع الخاص ومباشرة الأعمال الحرة في التنمية''، سيقدم إلى الجمعية العامة عملا بقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٠٤/٦٤ المؤرخ ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، على مناقشة أكثر اكتمالا لهذه المسائل.

النظام القانوني الذي يعمل على إنفاذها جيدا. ويدعو هذا إلى تعزيز البنية الأساسية الإدارية والمحاكم، ومعالجة مشكلة الفساد.

٨ - وكما جرى التشديد في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، والتقرير الأخير للأمين العام السابق الإشارة إليه، يعتبر تعزيز قدرات الناس مهمة وطنية أساسية، وتتحمل الحكومات مسؤولية عن كفالة إجراء تحسينات مستمرة في التعليم والصحة. واقترح الأمين العام أن تعتمد أفقر البلدان بحلول عام ٢٠٠٦ وتنفذ استراتيجية للتنمية الوطنية جريئة بما فيه الكفاية، لتحقيق غايات الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وينبغي بناء الاستراتيجيات على أساس زيادة الاستثمارات العامة، وبناء القدرات، وتعبئة الموارد المحلية، وتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية عند الحاجة. وسيعني ربط الاجراءات مباشرة بالاحتياجات المستمدة من الأهداف الطموحة والملحوظة، تحقيق تقدم على طريق توفير جرأة ومساءلة أكبر في مكافحة الفقر. ولن يتطلب هذا النهج وضع أي صكوك جديدة، بل مجرد نهج مختلف لوضع وتنفيذ السياسة. وينبغي للبلدان التي تملك بالفعل أوراق استراتيجية للحد من الفقر - وهي أطر وطنية للإنفاق وضعت لمدة ثلاث سنوات بالاتفاق مع البنك الدولي وشركاء التنمية الدوليين الآخرين - أن تعمل على تكييفها مع إطار للسياسات لمدة ١٠ سنوات، والاستثمارات التي تتسق مع تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفي البلدان ذات الدخل المتوسط وغيرها من البلدان التي أصبحت فيها الأهداف على وشك التحقق بالفعل، ينبغي للحكومات اعتماد استراتيجية ''الأهداف الإنمائية الإضافية للألفية''، ذات أهداف طموحة بدرجة أكبر.

٩ - ومن المهم في هذا السياق تذكر أن النمو الاقتصادي السريع والمستويات العالية والمستمرة من العمالة يؤدون إلى تيسير خفض حدة الفقر ويعتبرون من العوامل الهامة في تحقيق أهداف القضاء على الفقر. ويعتبر وضع استراتيجية إنمائية وطنية، تعلَن فيها صراحة أهداف البلد الرئيسية - مثل تحقيق النمو الاقتصادي المحتمل مع معدلات مرتفعة للعمالة وسياسات لمعالجة الاختلالات القطاعية في تكوين الإنتاج المحلي والصادرات - أداة هامة لتعبئة العناصر الفاعلة المحلية ولتعزيز التعاون الاقتصادي الدولي وتعبئة الموارد الخاصة من الخارج. ويساعد وضع استراتيجية إنمائية وطنية على تحديد الأولويات والتعاقب الملائم للإجراءات الحكومية.

١٠ - وعادة ما تنشأ تلقائيا حركات نمو سوقية في واحد أو أكثر من القطاعات أو المجالات الاقتصادية، ومن مهمة الحكومة بصورة جزئية تهيئة الأحوال المؤدية إلى توسيع نطاق تلك الحركات بحيث تسفر عن توسع اقتصادي مستمر. وتتمثل أحدى الجوانب الهامة

لاستراتيجيات التنمية الوطنية الحكومية في مساعدة الزيادات المستمرة في الإنتاجية (على سبيل المثال عن طريق البنية الأساسية ذات الكفاءة، والتعليم والتدريب، والبحوث التكنولوجية والتنمية) في مجالات أثبتت أنها واعدة. وتعتبر هذه السياسات أساسية في إيجاد عمالة ذات كفاءة عالية. وفي البلدان الناجحة، اضطلع أيضا تشجيع الصادرات، كجزء من استراتيجية التنمية الوطنية، بدور رئيسي في التنمية السريعة. وعندما تظل حركات النمو ضعيفة أو راكدة، على الرغم من تحسن البيئة الاقتصادية الكلية وإحراز تقدم في اتجاه الأخذ بسياسات أكثر انفتاحا، فإن الاستراتيجية الإنمائية الوطنية وسياسات القطاع الإنتاجي تكتسب أهمية خاصة.

الجوانب الدولية والمنهجية

١١ - كما جرى التسليم في توافق آراء مونتيري، فإن الجهود المحلية لا تنجح إلا إذا وجدت الدعم في بيئة موائمة للنماء والتنمية. وتستطيع البلدان المتقدمة النمو والمؤسسات المالية المتعددة الأطراف أن تتخذ إجراء حيال كفالة ترابط واتساق الأنظمة الدولية النقدية والمالية والتجارية، من خلال التنسيق القوي للسياسات الاقتصادية الكلية فيما بين البلدان الصناعية الرائدة، بغية تحقيق استقرار عالمي أكبر وخفض درجة هشاشة سعر الصرف. ومن المهم أيضا للمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، أن تملك مجموعة مناسبة من المرافق والموارد المالية التي تمكنها من الاستجابة في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة للمساعدة على منع حدوث الأزمات المالية. وفيما يتعلق بالتدفقات المالية المتوسطة والطويلة الأجل، فقد سلّم توافق آراء مونتيري بأن المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف والإقليمية تؤدي دورا حيويا في مجال التمويل من أجل التنمية، وأنه يتعين عليها المساهمة في توفير إمدادات تمويل مناسبة للبلدان التي تواجه تحديات بسبب الفقر، والتي تتبع سياسات اقتصادية سليمة لكن قد تعوزها إمكانية الوصول إلى أسواق رأس المال. ويتعين على هذه المصارف أيضا تخفيف آثار الهشاشة الزائدة للأسواق المالية.

١٢ - وفي ضوء الاختلالات العالمية الكبيرة، يبدو التنسيق الاقتصادي الكلي الفعال فيما بين البلدان الرائدة (المتقدمة النمو والنامية على حد سواء) على قدر كبير من الأهمية في تحقيق سلاسة إزالة حالات العجز الكبرى الحالية في مجالات الحسابات الجارية والشؤون المالية. وليس تراجع قيمة الدولار على مدى ثلاث سنوات بدون أن يصحب ذلك انخفاض على مستوى مستدام في الاختلالات الخارجية سوى دليل على أنه سيتوجب اتخاذ تدابير دولية إضافية منسقة تكفل أن يكون أي انخفاض للنمو في الولايات المتحدة الأمريكية،

مصحوبا بعمليات تصحيح لعجزها المالي وتحسين معدل مدخرات القطاع الخاص فيها، على أن يتم موازنتها بتدابير توسعية في قطاعات أخرى.

١٣ - وواصل صندوق النقد الدولي تعديل وتكييف برامجه الإقراضية المختلفة لتتواءم مع التغيرات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ومع احتياجات البلدان التي تسعى إلى طلب دعمه. غير أنه سمح للحد الائتماني للطوارئ بأن ينقضي بدون إيجاد أي بديل له يمكن بواسطته مساعدة البلدان ذات السياسات السليمة على التصدي للأزمات المحتملة في حساب رأس المال، التي تنجم عن التدفقات المفاجئة لرأس المال إلى الخارج. وتواصل نمو العملية المكلفة لتراكم الاحتياطات الاحترازية كنوع من الضمان الذاتي ضد ما تتسم به تدفقات رأس المال الدولية من عدم استقرار[٥]. وعليه تظل هناك حاجة ملحّة لإحراز تقدم فعال في هذا المجال.

١٤ - ونادى توافق آراء مونتيري بالبحث عن أساليب عملية مبتكرة لمواصلة تعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان ذات الاقتصادات التي في حالة تحول في جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تمارس صنع القرار ووضع المعايير. وفي هذا المجال أيضا، كان التقدم المحرز غير متزن وأبطأ من المتوقع. وأصبحت هذه المسألة جزءا من جدول أعمال اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية ولجنة التنمية، واتخذت بعض الخطوات المبدئية كتأسيس صندوق ائتماني تحليلي يوفر الدعم للمقاعد الأفريقية في البنك الدولي. وتواصل العمل التقني فيما يتعلق بهذه المسألة في مؤسسات بريتون وودز[٦]،ومن المعتزم مواصلة النظر في هذه المسألة. ولكن هذه المسألة تحتاج إلى الحل باعتبارها مسألة عاجلة، حسبما أقرت تقارير البنك الدولي مؤخرا. إذ بدأ يتضح بشكل متزايد، بعد جميع الجهود التقنية التي بُذلت والمناقشات التي جرت على المستوى الوزاري، أنه ما لم تشحذ الإرادة السياسية اللازمة لإيجاد وسائل عملية ومبتكرة لتناول هذه المسألة - حسبما جرت الإشارة إليه في توافق آراء مونتيري - فإن ما يحرز من تقدم سيظل هامشيا على أحسن الفروض.

١٥ - وكان التقدم المحرز غير متوازن أيضا في مؤسسات أخرى. إذ اتخذت منظمة التجارة العالمية خطوات رسمية وغير رسمية لتجعل عمليات التفاوض أكثر شمولا وشفافية. لكن هيئات دولية أخرى ذات نفوذ كبير في وضع المعايير والقواعد المالية، كلجنة بازل المعنية

(٥) انظر تقرير الأمين العام المعنون ''النظام المالي الدولي والتنمية'' (A/59/218 و Corr.1)، الفقرات ٣-٧.

(٦) انظر، على سبيل المثال، صندوق النقد الدولي، ''الحصص - حسابات مستكملة''، ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠٤، وصندوق النقد الدولي، ''تقرير المجلس التنفيذي المقدم إلى اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية المعنية بالحصص، الصوت والتمثيل''، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

بالإشراف على المصارف ومنتدى تحقيق الاستقرار المالي، تشهد استبعادا منهجيا مستمرا. وبالرغم من التوسع في الطرائق المتعلقة بالمشاركة والتشاور المخصصين في هذه الهيئات المذكورة، إلا أنه لم تتخذ خطوات رسمية من أجل تحقيق المشاركة الفعالة للبلدان النامية.

١٦ - وإذ يدرك المجلس الاقتصادي والاجتماعي النداء الذي أطلق في توافق آراء مونتيري من أجل ''تعزيز التعاون الضريبي الدولي من خلال تعزيز الحوار بين السلطات الضريبية الوطنية، والمزيد من التعاون في العمل بين الهيئات المعنية المتعددة الأطراف والمنظمات الإقليمية''، فقد اعتمد المجلس، في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، القرار ٢٠٠٤/٦٩ والذي قرر فيه المجلس إعادة تسمية فريق الخبراء المخصص للتعاون الدولي في المسائل الضريبية بلجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، والتي ستتكون من ٢٥ عضوا يجري اختيارهم من مجالات السياسات الضريبية والإدارة الضريبية، بحيث يمثلون أنظمة ضريبية مختلفة. ويتعين على اللجنة توفير إطار جديد لقيام حوار بنّاء، بهدف تعزيز وتيسير التعاون بين الهيئات الضريبية الحكومية على الصعيد الدولي. وسيجري تكوين اللجنة في أيار/مايو ٢٠٠٥، على أن تعقد أول اجتماع لها في الفترة من ٥ إلى ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، في جنيف.

المسائل المحتمل تناولها في إطار الموضوع الفرعي ١:

١ - هل هناك دور مباشر، بخلاف المساعدة التقنية، تستطيع المصارف الإنمائية الإقليمية والمتعددة الأطراف أن تؤديه من أجل زيادة العرض وخفض تكلفة توفير التمويل للمشاريع التجارية الصغيرة في البلدان النامية؟

٢ - كثيرا ما تكون الجهود المتزايدة التي تبذلها الحكومات لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية مصحوبة بنفقات عامة أعلى، لا سيما في مجال التعليم والصحة. كيف يمكن كفالة توافق النواتج مع هذه النفقات المتزايدة؟

٣ - ما هي الطريقة التي يمكن أن تصبح بها التزامات منظمة التجارة العالمية، واشتراطات مؤسسات بريتون وودز المتطورة، والتدابير الأخرى المطبقة على البلدان النامية أكثر اتساقا وتدعيما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية؟

٤ - كيف يمكن للمراقبة والتنسيق الدوليين الأفضل للسياسات الاقتصادية الكلية للبلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تساهم في إنهاء الاختلالات العالمية القائمة بشكل منظم؟

٥ - كيف يمكن إدخال تحسينات على المرافق والموارد المالية لمؤسسات التمويل الدولية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي، كي تستجيب في الوقت المناسب وبالطريقة المناسبة لمنع حدوث الأزمات المالية؟

٦ - ما هي الطريقة التي تجعل التدابير السياسية فعالة إلى أقصى درجة في جعل صوت البلدان النامية مسموعا بشكل أفضل ومشاركتها على نطاق أوسع في جميع هيئات صنع القرار الدولية والتي تؤثر قراراتها على البلدان النامية؟

٧ - ما هي المجالات ذات الأولوية التي يتعين على اللجنة الجديدة للخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية أن تعالجها؟ وهل تستطيع مثلا التركيز على المساهمة بشكل موضوعي في خفض معدلات التهرب من الضرائب والقضاء عليه؟

ثانيا - الموضوع الفرعي ٢: التجارة والاستثمار وتدفقات رأس المال الخاص

التجارة

١٧ - منذ بدء تطبيق نظام التجارة المرتكز إلى القواعد، المنبثق عن الفصل الرابع من الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي للتجارة والعمالة (هافانا، ١٩٤٨)، لم تخضع صادرات معينة ذات أهمية للبلدان النامية لنفس القواعد المطبقة على المنتجات الصناعية، بجانب استثنائها من المفاوضات المتعددة الأطراف. وحتى يومنا هذا كثيرا ما تحرم البلدان النامية من المنافسة العادلة في ميدان التجارة العالمية بشكل متكافئ، نظرا إلى أن البلدان المتقدمة النمو تستخدم أشكالا مختلفة من التعريفات والحصص والإعانات كي تحد من إمكانية الوصول إلى أسواقها المفضلة وتحمي منتجاتها، وعلى وجه الخصوص المنتجات الزراعية، برغم الاتفاق المتعلق بالزراعة الذي جرى التفاوض على إبرامه في جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف. وعليه سعى برنامج عمل الدوحة إلى التأكيد على الإمكانيات الإنمائية للمزيد من تحرير أسواق البلدان النامية أمام البضائع المصنّعة والخدمات، وتحرير أسواق البضائع الزراعية في الدول المتقدمة النمو.

١٨ - وجاء رد أعضاء منظمة التجارة العالمية على النداء الموجه من مؤتمر المنظمة الوزاري الخامس المعقود في كانكون في الفترة من ١٠ إلى ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، بالتقدم تجاه اختتام المفاوضات بنجاح وفي الوقت المناسب، بأن اعتمدوا، في تموز/يوليه ٢٠٠٤، إطارا للمفاوضات الزراعية يتضمن قرارا بإنهاء إعانات الصادرات في موعد يجري تحديده من خلال المفاوضات، والتزامات بتخفيض الدعم المحلي الذي يخل بموازين التجارة، أو ضبطه

على الأقل؛ وعلى اتفاق (في مجال إمكانية الوصول إلى الأسواق) يقضي بتخفيض التعريفة الجمركية من خلال صيغة متدرجة، تكون فيها الاقتطاعات أعمق أثرا على التعريفة الجمركية الأعلى، واتفاق على أن تعالج مسألة القطن أثناء المفاوضات الزراعية. واعتمد أيضا إطار للتفاوض بشأن إمكانية الوصول إلى الأسواق غير الزراعية؛ حيث اتفق أعضاء منظمة التجارة العالمية على مبادئ توجيهية بشأن نطاق هذه المفاوضات والنهج الذي يُتخذ حيالها، وبينما يتواصل العمل الآن على تحديد التفاصيل، صار هناك نموذج هام لخفض التعريفات الجمركية والقضاء على الحواجز المتعلقة بالتعريفة الجمركية وغير المتعلقة بها، وشُرع في المفاوضات بشأن تيسير التجارة، واتفق أعضاء المنظمة على ألا يجري التفاوض بشأن المسائل الأخرى المسماة ''مسائل سنغافورة''، وهي الاستثمار وسياسات المنافسة، والشفافية في مجال المشتريات الحكومية، في جولة الدوحة؛ واعتمدت توصيات بأن تُدفع عجلة المفاوضات بشأن الخدمات. ويضاف إلى ذلك أن اعتبارا خاصا سيعطى في المفاوضات لشواغل البلدان النامية المتصلة بالتجارة والتنمية، بما في ذلك قيود القدرات. وأُبرز أيضا التكليف المتعلق بجعل المعاملة الخاصة والتفضيلية القائمة أكثر دقة وفعالية وفاعلية.

١٩ - لضمان ''التحرير الملائم للتنمية'' وفقا لمفاوضات الدوحة، يجب اتخاذ إجراءات في المجالات التالية: (أ) وصول الدول النامية المعزز، والذي يمكن التكهن به، إلى الأسواق في مجال المنتجات الصناعية، والسلع الزراعية، وفي الأنماط ١ و ٤ من التجارة في الخدمات، يتمم ذلك بإزالة الحواجز غير الجمركية وبالمعالجة الفعالة لعوائق دخول السوق وتركيز القوى السوقية؛ (ب) تحسين وصول السلع للسوق، وتشجيع تنوع السلع، وتوفير التمويل الكافي للسلع والتعامل بفاعلية مع الانخفاض والتذبذب الطويلي الأمد لأسعار السلع؛ (ج) الاستجابة الفعالة لحل القيود في جانب العرض؛ (د) توفير معاملة خاصة واقعية وعملية وتفاضلية للبلدان النامية في اتفاقات التجارة؛ (هـ) اتخاذ تدابير محددة للتصدي لاضمحلال الافضليات التجارية وخسائر الإيرادات من جرّاء تحرير التجارة؛ (و) التحقيق الكامل والسريع من قبل الدول المتقدمة النمو للوصول المعفي من الحصص والمعفي من الرسوم الجمركية إلى الأسواق لكل صادرات أقل البلدان نموا؛ (ز) توفير المساعدة الكافية للوفاء بمتطلبات التكيف وبناء القدرات الناشئة عن الاتفاقات التجارية وتعزيز الطاقة والقدرة التنافسية للعرض، بما في ذلك تقرير معونة لصندوق التجارة لتتمم معونة التنمية؛ (ح) استكشاف الفرص المتاحة للدول النامية والتي تنشأ من آلية التنمية النظيفة بعد دخول بروتوكول كيوتو[٧] الملحق باتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ[٨] حيز النفاذ

(٧) FCCC/CP/1997/7/Add.1، المقرر 1/CP.3، المرفق.

(٨) مجموعة معاهدات الأمم المتحدة، المجلد ١٧٧١، رقم ٣٠٨٢٢.

في ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥؛ (ط) ضمان توافق التنمية والاتساق بين النظام التجاري المتعدد الأطراف واتفاقات التجارة الإقليمية وكذلك بين النظام التجاري وبين الأنظمة النقدية والمالية الدولية.

٢٠ - ولقد لاحظ المدير العام لمنظمة التجارة العالمية مؤخرا بأن العديد من العناصر الصعبة لا تزال بعيدة عن الحل ونبه إلى أن الأمر يستلزم تقدما أكبر عبر جداول الأعمال الكبيرة جدا لمفاوضات منظمة التجارة العالمية لتأمين نتائج طموحة في الاجتماع الوزاري السادس الذي سيعقد في هونج كونج، المنطقة الصينية الإدارية الخاصة، في الفترة من ١٣ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥. كما حث الأمين العام أيضا أعضاء منظمة التجارة العالمية لإكمال جولة الدوحة من المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف بطريقة تفي بوعودها التنموية في تاريخ لا يتجاوز عام ٢٠٠٦، وقد دعا الدول الأعضاء،كخطوة أولى، إلى توفير الوصول المعفي من الرسوم الجمركية والمعفي من الحصص إلى السوق لكل صادرات أقل البلدان نموا (A/59/2005، الفقرة ٥٥).

٢١ - وبينما ستأتي الفوائد الأسرع للدول النامية من التجارة الأكثر انفتاحا في مجالات المنتجات الزراعية التي تتحمل الدول المتقدمة النمو أعلى قدر من الإعانات فيها، فإنه يمكن للدول النامية أن تستفيد أيضا من خفض تعريفاتها الجمركية على المصنوعات عبر الجولة الجديدة من المفاوضات التي تتم بمقتضي النظام العالمي للأفضليات التجارية فيما بين البلدان النامية المعلن عنه في مؤتمر الأونكتاد الحادي عشر المعقود في سان باولو بالبرازيل في الفترة من ١٣ إلى ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

٢٢ - ولقد قامت الدول النامية خلال العقدين الأخيرين بتثبيت حصائل صادراتها عن طريق زيادة حصة صادرات الصناعة التحويلية من إجمالي صادراتها إلى حوالي ٧٠ بالمائة. ولكن تظل هناك اختلافات كبيرة بين الأقاليم النامية. وتمثل حصة صادرات الصناعة التحويلية في أفريقيا، والتي تعادل حوالي ٣٠ بالمائة في عام ٢٠٠٠، زيادة قدرها ١٠ بالمائة فقط مقارنة بحصة عام ١٩٨٠، بينما هبطت قيمة حصة القارة من الصادرات السلعية العالمية من ٦,٣ بالمائة في عام ١٩٨٠ إلى ٢,٥ بالمائة في عام ٢٠٠٠. ولم تظل أفريقيا فقط قارة معتمدة على السلع، وإنما تخلفت عن الأقاليم النامية الأخرى في العالم في الصادرات من السلع الأولية غير الوقودية[٩]. وحيث أن معظم الدول الأفريقية تعتمد على صادرات سلعتين أو ثلاث سلع أساسيه رئيسية لتحقيق مجمل حصيلتها من العملات الأجنبية، لذا فإن أداءها

(٩) انظر الأونكتاد، التنمية الاقتصادية في أفريقيا: الأداء التجاري والاعتماد على السلع (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.D.34).

الخارجي وديونها الخارجية يتأثران مباشرة بعدم الاستقرار في أسعار السلع الأساسية في الأجل القصير. وعلاوة على ذلك، توحي الدراسات بأنه بسبب التركيز في بنية أسواق السلع الدولية، فإن احتمال استفادة منتجي السلع من الزيادة في الأسعار الدولية للسلع الأساسية، على مستوي أسعار الجملة وأسعار التجزئة، قليل[١٠].وحيث أن العديد من الدول الأفريقية تعتمد على الضرائب على الواردات والصادرات فإن حصيلتها المالية، وكذا مقدرتها على تمويل النفقات الاجتماعية، قابلان للتأثر بدرجة عالية بالتغييرات في قيمة حصيلتها من صادرات السلع الأساسية. لذا فإن التدابير المباشرة وغير المباشرة لخفض الاعتماد على الصادرات السلعية، ولخفض تأثير عدم ثبات أسعار السلع، هما أمران حاسمان إذا أريد لأفريقيا أن تفي بالأهداف الإنمائية للألفية[١١].

الاستثمار وتدفقات رأس المال الخاص

٢٣ - لقد أصبحت تدفقات رأس المال الخاص تلعب الدور المهيمن في تمويل التنمية، بحيث تفوقت على كلا التدفقات الرسمية الثنائية والمتعددة الأطراف. ولكن تلك التدفقات تميل لأن تكون أكثر تقلبا من التدفقات الرسمية، وأن تكون دورية. ويمكن رؤية ذلك في سلوك التدفقات النقدية الخاصة عبر السنين منذ توافق مونتيري. وبينما يمثل صافي التدفقات المالية الخاصة التي حصلت عليها الأقطار النامية في عام ٢٠٠٤، التي تبلغ ٥٩,٦ بليون دولار، انخفاضا عن عام ٢٠٠٣ إلا أنها أعلى بدرجة كبيرة من متوسط المستويات المسجلة في الأعوام ١٩٩٨-٢٠٠٠. ولقد صار صافي التدفقات المالية للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سالبا في عام ٢٠٠٤. كما أن صافي تدفقات الاستثمارات المباشرة التي أصبحت أهم مصدر للتمويل الخارجي للبلدان النامية انخفض منذ العام ٢٠٠٠، وعليه أن يعود للزيادات المطردة التي شوهدت سابقا في بداية التسعينات من القرن الماضي.

٢٤ - أدت التغييرات التشريعية والتنظيمية بالإضافة إلى الخصخصة الواسعة للأصول المملوكة للدولة في عدد من اقتصادات الناشئة والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في التسعينات من القرن الماضي، واقتناء الأجانب للشركات المتأزمة عقب اجتياز أزمات مالية

(١٠) جيه. موريسيت، ''التجارة غير العادلة؟ الفجوة المتزايدة بين الأسعار العالمية والأسعار المحلية في أسواق السلع الأساسية خلال الخمسة والعشرين سنة الماضية''، وتشير مجلة World Bank Economic Review, Vol.12 No.3, (1998), pp. 503-526 إلى أنه منذ السبعينات من القرن الماضي فإن أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية قد انخفضت بينما ارتفعت في نفس الوقت أسعار نفس السلع للمستهلكين. وكمثال على ذلك فإن سعر البن قد انخفض في الأسواق العالمية بين عامي ١٩٧٥ و ١٩٩٣ بنسبة ١٨ بالمائة بينما ارتفع سعره للمستهلك بنسبة ٢٤٠ بالمائة

(١١) لقد جري التذكير بالأهمية المستمرة لاتخاذ إجراء لتحسين إسهام صادرات السلع الأساسية في العملية التنموية في مذكرة رئيس الجمعية العامة بشأن مناقشات فريق الجمعية العامة المفتوح باب العضوية المعني بالسلع الأساسية، A/58/615، المرفق.

إلى نمو الاستثمار الأجنبي المباشر. ولكن كانت هناك نتائج مختلطة لخصخصة العديد من المرافق العامة وتوفير بُنى تحتية اجتماعية مما أدى إلى نتائج مختلطة، وقاد إلى اقتراح بالاستخدام المتزايد للشراكات بين القطاع العام والخاص في تلك المجالات.

٢٥ - ولقد شهدت المحصلة الإجمالية للتدفقات المالية المختلفة زيادة في صافي تحويلات الموارد المالية من البلدان النامية إلى البلدان المتقدمة النمو للسنة السابعة على التوالي. وتعكس بعض الزيادة في صافي التحويلات نموا قويا في إيرادات الصادرات أدت إلى فوائض في الحسابات الجارية في بعض البلدان. ولكن تلك البلدان تختار في الغالب استخدام تلك الفوائض كوسيلة لتحسين تأمينها - الذاتي ضد الصعوبات المحتملة في ميزان المدفوعات، إما بزيادة احتياطياتها من العملات الأجنبية أو بتقليص ديونها الخارجية. ويجب النظر إلى تلك الحاجة المتصورة لمثل هذا التأمين - الذاتي على أنها عجز رئيسي في النظام المالي الدولي. وقد ذكر عضو في مجلس محافظي مجلس الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة، مشيرا إلى النمط الحالي للتدفقات السلبية لصافي الموارد، إلى أنه ''ربما يثبت على المدى الطويل.... أن النمط الحالي للتدفقات الرأسمالية الدولية... إذا استمر... سيكون معوّقا للإنتاج... لذا فإن المنطق الاقتصادي الأساسي يوحي بأنه، على المدى الأطول، فإن الدول الصناعية كمجموعة ستكون هي القائمة بإدارة فوائض الحسابات الجارية وستقوم بإقراض صافي الفوائض للعالم النامي، وليس العكس[١٢]''.

٢٦ - ولقد نمت في السنوات الأخيرة التدفقات النقدية الواردة الخاصة بسبب الزيادة في تحويلات العاملين. وكان الموضوع على جدول أعمال اجتماع مجموعة الثمانية في حزيران/يونيه ٢٠٠٤ بسي آيلند بجورجيا واجتماع لجنة التنمية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لربيع عام ٢٠٠٤ والذي أشار بيانها الصادر في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى ''الأهمية المتنامية لتحويلات العاملين ودعا إلى المزيد من العمل لتحسين فهم العوامل المحددة لها وخلق بيئة داعمة لها لتشجيع أثرها على التنمية'' (الفقرة ٥). وقد بلغت التحويلات، حسب تقديرات البنك الدولي، ٧٢ بليون دولار في عام ٢٠٠١ و ٩٣ بليون دولار في عام ٢٠٠٣. ولكن الأدلة المتوفرة توحي بأن الاستخدام الرئيسي للتحويلات هو تمويل النفقات الاستهلاكية. وعلاوة على ذلك فهي متركزة في عدد قليل من البلدان مثل الهند والمكسيك والفلبين وتركيا: فإيصالات التحويل لبلدان أفريقيا الواقعة جنوب الصحراء الكبرى هي في حدود بليون دولار فقط. وحتى لو سلمنا بأن معظم التحويلات تمول

(١٢) ملاحظات المحافظ بمجلس الاحتياطي الاتحادي بين س. بيرنانكيه في محاضرة ساندريدج المعنونة ''وفرة المدخرات العالمية وعجز الحساب الجاري للولايات المتحدة''، الرابطة الاقتصادية بفيرجينيا، ريتشموند، فيرجينيا، ١٠ آذار/مارس ٢٠٠٥.

الاستهلاك، فإنها ربما تقدم بذلك أيضا إسهاما قيما في سد الاحتياجات الأساسية والحد من الفقر. ولقد اتجهت الأعمال الأخيرة نحو التأكيد على الأبعاد التنموية لتدفقات التحويلات، وإبراز دورها في تطوير رأس المال البشري عن طريق التعليم، وإلى مدى أقل، الاستثمار المادي في المزارع أو المساكن. وعلاوة على ذلك، وكما سيذكر في الفرع الوارد أدناه والذي يتناول الموارد المبتكرة للتمويل، فإن البعض يرون الحاجة إلى وضع مبادئ توجيهية عامة متفق عليها دوليا بشأن هذا الموضوع.

المسائل المحتمل تناولها في إطار الموضوع الفرعي ٢

١ - ما هي الجوانب التي لا زالت تتسم بأهمية أكبر في البعد التنموي لجولة الدوحة، وبخاصة لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية؟

٢ - كيف يمكن إعطاء هذا البعد التنموي أولوية أعلى في إكمال المفاوضات؟

٣ - كيف يمكن للبلدان النامية ذات الأسواق الناشئة أن تقلص من حاجتها لاحتياطيات كبيرة من النقد الأجنبي، المطلوبة لتوفير التأمين - الذاتي ضد تقلبات التجارة الدولية والتدفقات المالية، ومن تكلفة تلك الاحتياطيات؟

٤ - كيف يمكن لتدابير زيادة ثبات أسعار السلع الأساسية والعائدات من تصدير السلع الأساسية أن تسهم في بلوغ الأهداف التنموية للألفية؟

٥ - ما هي الجهود الوطنية والدولية التي يمكن بذلها لزيادة ثبات تدفقات رأس المال الخاص للدول النامية ورفع الأثر التنموي لتلك التدفقات إلى الحد الأقصى؟

٦ - ما مدى فعالية الشراكات العامة/الخاصة كآلية لتوفير الاستثمار في البنية التحتية العامة في الدول النامية؟ وكيف يمكن تحسينها؟

٧ - كيف يمكن للتعاون الدولي في مجال التنظيم المالي والتجاري أن يشجع الاستخدام الأكثر فعالية لتحويلات العاملين للأغراض التنموية؟ وما هو نوع المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا التي قد تكون مطلوبة في هذا الخصوص؟

ثالثا – الموضوع الفرعي ٣: المساعدة الإنمائية الرسمية، مصادر مبتكرة للتمويل والديون

المساعدة الإنمائية الرسمية

٢٧ – ساهمت التعهدات بزيادة المساعدة التي قدمتها البلدان المتقدمة النمو في مؤتمر مُونتيري في عكس الاتجاه التنازلي الذي شاهدته المساعدة الرسمية المقدمة إلى البلدان النامية. وكنتيجة لهذه التعهدات ارتفع حجم المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٣ إلى ٠,٢٥ في المائة من الدخل القومي للبلدان المتقدمة النمو بعد أن بلغ ٠,٢٣ في المائة في السنة السابقة. بيد أن هذا الرقم لا يزال يقل عن نسبة الـ ٠,٣٣ في المائة التي شهدتها الفترة ١٩٨٠-١٩٩٢ كما يقل كثيرا عن الهدف المتفق عليه دوليا والبالغ ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي المخصص للمساعدة الرسمية. وعلى أساس المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ٦٩ بليون دولار التي سجلتها لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي لعام ٢٠٠٣ والالتزامات الأطول أجلا التي أعلنتها البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، يتوقع أن يبلغ حجم المساعدة الإنمائية الرسمية ٨٨,٤ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٦[١٣] وقد يصل إلى ١٠٠ بليون دولار[١٤] بحلول عام ٢٠١٠[١٥].

٢٨ – وبالرغم من الاتجاه المتصاعد الذي شهدته المساعدة الرسمية مؤخرا، لا تزال المستويات الراهنة تقل كثيرا عن جميع التقديرات بما فيها تلك الواردة في مشروع الألفية بالنسبة للمبلغ اللازم لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وفضلا عن ذلك ورغم أن الأرقام الأولية لزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية تدعو للتفاؤل إلا أنه يتعين تفسيرها بنوع من الحذر. وبتعديل الزيادة السنوية في المساعدة الإنمائية الرسمية البالغة ١٨,٤ في المائة في عام ٢٠٠٣ وفقا لانخفاض سعر دولار الولايات المتحدة وتضخم الأسعار في عام ٢٠٠٣ وبمقارنتها بالزيادة في عام ٢٠٠٢ فإنها تقل بمعدل الربع عن ذلك الرقم. وبالإضافة إلى ذلك فإن من المتوقع عادة أن توفر المساعدة الإنمائية الرسمية موارد نقدية جديدة تتيح للبلدان المستفيدة زيادة الإنفاق الإنمائي. بيد أن الحصة المتزايدة من الزيادات الأخيرة في المساعدة الإنمائية الرسمية أخذت شكل نفقات على الإغاثة في حالات الطوارئ في البلدان التي رأى المانحون

---

(١٣) مجلة لجنة المساعدة الإنمائية، تقرير التعاون الإنمائي، ٢٠٠٤، المجلد ٦، العدد ١، الصفحة ١٩ من النسخة الأصلية (باريس، منظمة الأمن والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٥).

(١٤) تشير أرقام التوقعات إلى أسعار الدولار في عام ٢٠٠٣.

(١٥) مجلة لجنة المساعدة الإنمائية، تقرير التعاون الإنمائي، ٢٠٠٤، المجلد ٦، العدد ١، الصفحة ٢٢ (باريس، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ٢٠٠٥).

أنها تمر بحالة حرجة لأسباب أمنية. فعلى سبيل المثال عندما أخضعت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠٣ لهذه البنود التي أبلغت عنها لجنة المساعدة الإنمائية عن أفغانستان والعراق وحدهما تكون قد زادت فقط بنسبة ضئيلة بالقيمة الفعلية مما يوحي بأن الزيادة في الموارد المتاحة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية كان متواضعا للغاية. وفضلا عن ذلك فعندما تستخدم المنح والتدفقات الثنائية التيسيرية لسداد المتأخرات المستحقة للمؤسسات المتعددة الأطراف فإن ذلك يقلل أيضا من الموارد المتاحة للتنمية.

٢٩ - وفي الوقت الذي حققت فيه الدانمرك والسويد ولكسمبرغ والنرويج وهولندا الهدف المتمثل بنسبة ٠,٧ في المائة من دخلها القومي المخصص للمساعدة الرسمية أو تجاوزته بالفعل فإن عددا من البلدان الأوروبية الأخرى من بينها أيرلندا وبلجيكا وفرنسا وفنلندا قد حدد تواريخ دقيقة لتلبية الهدف، وأشارت إسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية إلى رغبتهما في تحقيق ذلك الهدف بحلول عام ٢٠١٢ و ٢٠١٣ على التوالي[١٦]. وحث الأمين العام مؤخرا البلدان المتقدمة النمو التي لم تقم بعد بوضع جداول زمنية ثابتة لتحقيق زيادة كبيرة على أن تفعل ذلك في موعد لا يتجاوز ٢٠٠٦ وأن تحقق نسبة ٠,٥ في المائة بحلول عام ٢٠٠٩، على أن يتحقق بحلول عام ٢٠١٥ الهدف المتمثل في تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي من أجل المساعدة الإنمائية الرسمية (A/59/2005، الفقرة ٤٩).

٣٠ - وبالإضافة إلى زيادة معدلات المساعدة الإنمائية الرسمية، تُبذل الجهود لتعزيز فعالية المعونة من خلال المواءمة الأفضل لإجراءات المعونة وتحسين تنسيق السياسات والإجراءات للجهات المانحة. وبرز بعض التقدم في تبسيط المشروطية لتدفقات المعونة. فعلى سبيل المثال، أعلنت حكومة المملكة المتحدة سياسة جديدة في أوائل عام ٢٠٠٥ تلغي شروط السياسة العامة المتعلقة بالمعونة بما في ذلك المجالات الحساسة كالخصخصة وتحرير التجارة.

٣١ - وزادت الجهات المانحة الثنائية والوكالات المتعددة الأطراف من التزاماتها بتقديم المعونة زيادة كبيرة فيما يتعلق بالمساعدة التقنية المرتبطة بالتجارة وبناء القدرات في عام ٢٠٠٣. وزاد حجم الالتزامات بتنفيذ أنشطة تهدف إلى دعم البلدان المستفيدة في مجال السياسات والأنظمة التجارية بنسبة ٤٨ في المائة لتصل إلى بليون دولار في عام ٢٠٠٣ في حين ارتفع حجم المعونة الملتزم بها فيما يتعلق بتنمية التجارة إلى ٣٤ في المائة ليصل إلى ١,٨ بليون دولار تقريبا. وبالإضافة إلى هذه الأنشطة أعلنت الجهات المانحة والوكالات عن

(١٦) المرجع نفسه.

التزامها بأكثر من ٨ بلايين دولار لدعم الهياكل الأساسية الاقتصادية – النقل والطاقة والاتصالات السلكية واللاسلكية – التي تعتبر أساسية بالنسبة للتجارة الدولية.

٣٢ – وتعززت الالتزامات المعلنة في منتدى روما الرفيع المستوى المعني بالتنسيق بإعلان باريس المتعلق بفعالية المعونة والذي صدر في المنتدى الثاني الرفيع المستوى المعني بتنسيق ومواءمة وإدارة نتائج التنمية، الذي انعقد في باريس في الفترة من ٢٨ شباط/فبراير إلى ٢ آذار/مارس ٢٠٠٥. وأشار الأمين العام إلى ضرورة التعجيل بتنفيذ هذه الالتزامات لزيادة الجودة والشفافية والمساءلة في المساعدة الإنمائية الرسمية، مع إيلاء اهتمام أكبر للاحتياجات المحلية التي تم تحديدها في الاستراتيجيات الوطنية للبلدان تحقيقا للأهداف الإنمائية للألفية بدلا من تحقيق المصالح التجارية المحلية للبلدان المانحة. وأوصى الأمين العام، كمتابعة لمنتدى باريس الرفيع المستوى بأن تحدد البلدان المانحة بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥ جداول زمنية وأهدافا يمكن رصدها لمواءمة آلياتها لتقديم المعونة مع استراتيجيات البلدان الشريكة القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية، ويشمل ذلك الالتزام بخطط الاستثمار القائمة على الأهداف الإنمائية للألفية والتمويل المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به، وتبسيط الإجراءات بطريقة جذرية وتقديم الدعم المباشر لميزانية البلدان التي تتوفر فيها آليات ملائمة (A/59/2005، الفقرة ٥٣).

٣٣ – وظل الدور النسبي الذي تلعبه القروض والمنح في المساعدة الإنمائية يخضع للنقاش منذ مدة طويلة. فيرى عدد من البلدان المانحة الرئيسية أن الانتظام في سداد القروض يزيد من التركيز على التكاليف مقابل الفوائد للمشاريع المتوقعة ويوفر حافزا لضمان استخدام الأموال بطريقة فعالة. بيد أن البلدان الفقيرة التي هي في أشد الحاجة للهياكل الأساسية التي لا يمكن تحقيقها من الموارد المحلية والاقتراض الدولي يمكن للمنح المقدمة من أجل المشاريع الرأسمالية أن تلعب دورا مهما نسبيا. ونظرا لأن العديد من هذه البلدان يواجه تحديات شاقة وأعباء مستمرة لديون غير محتملة فإنه يجدر أن نذكر بأن شروط التمويل للتغذية الرابعة عشرة للمؤسسة الإنمائية الدولية تعكس الخطر الذي يواجه كل بلد من البلدان الأعضاء بالمؤسسة وهي ضائقة مديونية شديدة، حيث يتوقع أن يتلقى ٤٠ بلدا تقريبا تمويلا للمنح يصل إلى ١٠٠ في المائة.

٣٤ – وزادت الولايات المتحدة الأمريكية أيضا من معونتها من المنح بإنشاء حساب التحدي للألفية الذي يزيد حجم المساعدة الإنمائية الرسمية بمبلغ ٥ بلايين دولار في السنة حتى عام ٢٠٠٦ ويتم صرفها عن طريق مؤسسة تحديات الألفية التي تم إنشاؤها مؤخرا. وفي آذار/مارس ٢٠٠٥ وافق مجلس مدراء مؤسسة تحديات الألفية على ميثاقه الأول لتحدي

الألفية بتقديم منحة تبلغ ١١٠ ملايين دولار تقريبا على مدى أربع سنوات إلى مدغشقر لخفض حدة الفقر من خلال تحقيق النمو الاقتصادي مع التركيز على حقوق الملكية والقطاع المالي والاستثمار في الأعمال التجارية الزراعية. ووفقا لحساب التحدي للألفية، يستعاض عن خدمة الدين في المساعدة الثنائية التقليدية لتقديم القروض بتحقيق معايير الأداء من جانب البلدان المتلقية للمنح.

٣٥ - وتحتاج قدرة البلدان النامية على إدارة آجال الاستحقاق وتكوين العملة من الاحتياجات المتعلقة بالديون لمزيد من التحسين. وتبرز الحاجة إلى هيكل متكامل للأصول والخصوم يشمل أيضا الديون المحلية والبنود الخارجة عن بيان الميزانية. وظل صندوق النقد الدولي يقدم المشورة إلى البلدان النامية، في هذا السياق، بإنشاء أسواق محلية للسندات لجمع الأموال عن طريق أسهم طويلة الأجل بفائدة ثابتة تُقيم بالعملة المحلية كبديل عن أي اقتراض من الخارج. ومع أن ذلك يمكن أن يشكل حلا لبعض البلدان المتوسطة الدخل فإن هناك العديد من المعوقات الهيكلية الخطيرة التي تواجه الكثير من البلدان المنخفضة الدخل والتي تعزى إلى حد كبير إلى محدودية عُمق وقلة السيولة في قطاعاتها المالية فيما يتعلق بتقليل اعتمادها على التمويل الخارجي، ولا سيما على المساعدة الإنمائية الرسمية.

مصادر التمويل المبتكرة

٣٦ - سوف يتطلب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، ليس فقط إحداث تغييرات في السياسات والأولويات، ولكن أيضا بذل مجهود أكبر من جانب البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو والمجتمع الدولي لحشد الموارد المالية الإضافية. فالفقرة ٤٤ من توافق آراء مونتيري تدعو الدول الأعضاء والأمم المتحدة إلى مواصلة النظر في إيجاد موارد مبتكرة للتمويل. وورد عدد من الاستجابات لهذا النداء. ففي عام ٢٠٠١، أعد الأمين العام ''مذكرات تقنية''عن هذا الموضوع، ضمن وثائق أخرى، بناء على طلب اللجنة التحضيرية للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية (انظر A/AC.257/27، وإضافاتها)؛ واستجابة لقرار الجمعية العامة د إ-٢/٢٤ عهدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة إلى المعهد العالمي للبحوث الاقتصادية الإنمائية التابع لجامعة الأمم المتحدة بإجراء دراسة جديدة متعمقة عن المصادر الجديدة والمبتكرة لتمويل التنمية. وكما ورد في الفقرة ٣ من مذكرة الأمين العام المقدمة إلى الجمعية العامة (A/59/272) بإحالة موجز للسياسات بالدراسة إلى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، كان الهدف من الدراسة النظر بتفصيل أكبر في بعض المقترحات الحالية لمعرفتها بصورة أفضل والتركيز على آثارها فيما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ.

٣٧ - ودعا الأمين العام المجتمع الدولي مؤخرا إلى إنشاء مرفق التمويل الدولي في عام ٢٠٠٥، الذي اقترحته المملكة المتحدة أصلا، والذي تقتضيه الالتزامات الكبيرة المتعلقة بتحقيق الهدف المتمثل بنسبة ٠,٧ في المائة للمساعدة الإنمائية الرسمية في موعد غايته ٢٠٠٥ (A/59/2005، الفقرة ٥). وسيعمم مرفق التمويل الدولي بحيث يحقق زيادة سريعة في المساعدة الرسمية عن طريق اتخاذ ترتيبات تمويلية مبتكرة تتيح إنفاق التزامات الحكومات المتعلقة بالمعونة في المستقبل قبل إدراجها في الميزانية. ويتمثل الهدف الإجمالي في المساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥. وبالرغم من أن أثره سوف يتضاعف فيما لو شاركت جميع الجهات المانحة فقد أشير إلى أن ذلك لا يعتبر ضروريا من أجل تنفيذه. ولوحظ أيضا ضرورة النظر في تقديم دعم أطول أجلا باستحداث مصادر مبتكرة أخرى لتمويل التنمية لاستكمال عمل المرفق.

٣٨ - في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣، شُكل فريق خبراء مستقلين بطلب من رئيس فرنسا بهدف التماس الوسائل التي يمكن بواسطتها توجيه الازدهار المتزايد الناشئ عن العولمة نحو مساهمات مالية جديدة لتهيئة تمويل أكبر وأفضل لأغراض التنمية. وصدر تقرير الفريق[١٧] في نهاية عام ٢٠٠٤ وقد استقصى طائفة عريضة من البدائل وقدم تحليلا تقنيا لجدواها.

٣٩ - وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، طرح رؤساء البرازيل وشيلي وفرنسا، بدعم من الأمين العام، مبادرة العمل على مكافحة الجوع والفقر، التي أيدتها فيما بعد الحكومتان الإسبانية والألمانية، وشملت تشكيل فريق تقني لاستكشاف آليات تمويل مبتكرة والمساهمة في الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى حشد الموارد الإضافية للتنمية. وكان اجتماع القمة لقادة العالم بشأن العمل على مكافحة الجوع والفقر الذي دعا إليه رئيس البرازيل وعقد في مقر الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، قد اختتم بإعلان حظي بتأييد ١١٢ بلدا، وشدد على ضرورة زيادة وتحسين معدلات المساعدة الإنمائية وذلك بإيلاء مزيد من الاهتمام لآليات التمويل المبتكرة، الخاصة والعامة والإلزامية والطوعية على حد سواء. ومنذ ذلك الحين والفريق التقني لآليات التمويل المبتكرة المؤلف من البلدان الخمسة السالفة الذكر يواصل عقد اجتماعات منتظمة، وأصدر خلال اجتماع عقد في برازيليا يومي ١٠ و ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٥ بيانا مشتركا يتضمن ''قائمة من الخيارات'' تتعلق بمصادر التمويل المبتكرة، كما أصدر وثيقة منفصلة عن التحويلات المالية يدعو فيها، في جملة أمور، إلى النظر في إمكانية التوصل إلى مجموعة من المبادئ التوجيهية المتفق عليها دوليا بشأن هذا

(١٧) التقرير المقدم إلى رئيس الجمهورية والمعنون المساهمات المالية الدولية الجديدة، الفريق العامل برئاسة جان – بيير لاندو (باريس، الوثائق الفرنسية، ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤).

الموضوع[١٨] وعُقد آخر اجتماع للفريق التقني في سانتياغو بشيلي يومي ٢٢ و ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٥.

٤٠ - وقامت لجنة التنمية خلال اجتماعها السنوي المعقود في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ باستعراض المقترحات الهادفة إلى استكمال تدفقات والتزامات المعونة المتزايدة بآليات مبتكرة، ورحبت بتحليل هذه الخيارات من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ولا سيما الخيارات المتعلقة بمرفق التمويل الدولي، والضرائب والتبرعات العالمية بما في ذلك تحليل جدواها التقنية. وأحاطت أيضا علما باجتماع القمة الدولي لقادة العالم بشأن العمل على مكافحة الجوع والفقر، وطلبت إلى البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مواصلة عملهما وتقديم تقرير إلى الاجتماع المقبل عن كيفية الدفع قدما بهذه الخيارات. وفي ضوء ذلك، سيقدم تقرير إضافي عن الموظفين لتنظر فيه لجنة التنمية في اجتماعها المقرر عقده في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٥[١٩].

٤١ - ومن المصادر الإضافية للتمويل المبتكر للآليات الإنمائية التي تمت دراستها في مختلف التقارير المذكورة ما يلي: استحداث ضرائب بيئية عالمية؛ وفرض ضرائب على المعاملات المالية الدولية، وعلى وقود الطائرات أو أسعار بطاقات السفر، ومبيعات الأسلحة (وجميع هذه الضرائب يؤمل أن تطبق على الصعيد الوطني ولكنها يجب أن تنسق على الصعيد الدولي)؛ واستخدام حقوق السحب الخاصة لأغراض التنمية؛ ومحاربة التهرب الضريبي؛ وتعبئة تحويلات المهاجرين المالية من أجل التنمية؛ والهبات الخاصة وغير ذلك من أنواع التبرعات المخصصة للتنمية الدولية، بما في ذلك إصدار بطاقات الائتمان الودية؛ واليانصيب العالمي؛ وإصدار سندات الجوائز العالمية. وخلص معظم التقارير التقنية إلى نتيجة مؤداها أن الضرائب على المعاملات المالية والضرائب البيئية، من بين المصادر غير الطوعية، هي التي يمكن أن توفر أكبر قدر من الموارد الإضافية على المدى البعيد. غير أنه جرى التنبيه إلى أن استغلال إمكانات هذه الموارد سيقتضي بطبيعة الحال أن توافق عليها معظم البلدان موافقة كاملة وتمتثل لها، وهذا أمر قد يصعب - أو يستحيل - تحقيقه. ولذا فقد يكون من الضروري اتباع نهج ''متمايز'' وتدريجي، والتركيز في المقام الأول على المصادر التي يمكن حشدها على المستوى الإقليمي أو غيره من المستويات غير العالمية، مع العمل على بناء توافق

(١٨) عُممت هذه الوثائق بناء على طلب خمس حكومات، بوصفها وثائق رسمية للأمم المتحدة في إطار البنود ذات الصلة من جدول أعمال كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي (انظر A/59/719-E/2005/12، المرفقان الأول والثاني).

(١٩) انظر مجلة صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٣، العدد ١٨ (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤)، صفحة ٢٨٧-٢٨٨ من النسخة الأصلية.

لـلآراء علـى الصـعد الأخـرى. وفي السـياق ذاتـه، وإدراكـا للمخـاوف مـن أن تـؤدي هـذه المبادرات إلى خفـض الالتزامـات تجـاه المسـاعدة الإنمائيـة التقليديـة، تشـدد جميـع التقـارير علـى ضـرورة اعتبـار المقترحـات المـذكورة مجـرد إضـافات للالتزامـات والأهـداف الحاليـة المتعلقـة بالمساعدة الإنمائية الرسمية.

٤٢ - وكنتيجة لمواصلة الجمعية العامة إيلاء الاهتمام وتخصيص المناقشات لهذا الموضوع، قـررت الجمعيـة العامـة في قرارهـا ٥٩/٢٢٥ المـؤرخ ٢٢ كـانون الأول/ديسـمبر ٢٠٠٤، مواصـلة النظـر في موضـوع المصـادر المبتكـرة والإضـافية الممكنـة لتمويـل التنميـة مـن كافـة المصادر، العامة والخاصة، والداخلية والخارجية، مع مراعاة ما يجري على الساحة الدولية من جهود ومساهمات ومناقشات، ضمن الإطار الشامل العام لمتابعة المؤتمر الدولي لتمويل التنمية.

الديون

٤٣ - أحرز مزيد من التقدم صوب تخفيف أعباء الدين غير المحتملة التي تشكل عائقا أمام قدرة البلدان النامية على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبحلول نهاية شباط/فبراير ٢٠٠٥، وصل ١٥ بلدا إلى نقطة الإنجاز، وبلغ ١٢ بلدا آخر نقطة اتخاذ القرار، واتُّخذ قرار بتمديد المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون لمدة سنتين إضافيتين. كما أن المساعدات الإجمالية لتخفيف عبء الديون الممنوحة لسبعة وعشرين بلدا وصلت إلى نقطة اتخاذ القرار أو نقطة الإنجاز، إلى جانب تدابير أخرى لتخفيف عبء الدين، تمثل تخفيضا بمقدار الثلثين من مجمل ديون هذه البلدان. وانخفضت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات بالنسبة لهذه البلدان ، إلى ١٠ في المائة في المتوسط.

٤٤ - غير أن الأمين العام قد لاحظ أنه على الرغم من وجود أدلة مقنعة على أن عملية المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون أدت إلى تحرير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فهي لا تزال أقل بكثير من المطلوب (A/59/2005، الفقرة ٥٤). وللمضي قدما في هذا الطريق، اقترح الأمين العام إعادة تعريف القدرة على تحمل الديون بحيث تعني أن يسمح مستوى الديون للبلد المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والوصول إلى عام ٢٠١٥ دون زيادة في نسب الديون. وسوف يتطلب هذا بالنسبة لمعظم البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تمويلا يكون على هيئة منح خالصة كما يتطلب إلغاء للديون بنسبة ١٠٠ في المائة. وخلال اجتماعات ربيع عام ٢٠٠٥، سيقدم المدير الإداري لصندوق النقد الدولي مقترحات تشمل مبيعات الذهب لتمويل مساعدات إضافية لتخفيف عبء الديون بالنسبة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون دون خفض الموارد المتاحة للبلدان النامية الأخرى، ودون المساس

بالمقومات المالية لبقاء المؤسسات المالية الدولية في الأجل الطويل[٢٠]. وستقتضي القدرة على تحمل الديون بالنسبة للكثير من البلدان المثقلة بالديون من غير البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، ومن البلدان المتوسطة الدخل، تخفيضات في حجم الديون أكبر كثيرا من التخفيضات المقدمة حتى الآن أو إعادة جدولتها.

٤٥ - وتتأثر القدرة على تحمل الديون أيضا بالضعف أمام الصدمات الخارجية. ومصدر الصدمات بالنسبة لعدد من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون يتمثل في الصدمات الناتجة عن انهيارات في الصادرات الرئيسية وفترات الجفاف وغير ذلك من الكوارث الطبيعية، وأدت القلاقل المدنية إلى مستويات غير محتملة من الديون. وفضلا عن ذلك، تعيش ٨ بلدان من البلدان الـ ١١ التي لم تصل بعد إلى نقطة اتخاذ القرار في حالات الصراع أو ما بعد الصراع. وتراكمت عليها أيضا متأخرات كثيرة طال أمدها مستحقة للمؤسسات المالية الدولية. وإضافة إلى ذلك، إذا لزم ''تعقيم'' التدفقات الآتية من الجهات المانحة لتحقيق أهداف السياسات النقدية، فإن من شأن ذلك أن يزيد في تكاليف خدمة الدين. ولذا فهذا الأمر يستدعي النظر المتأني في تدابير تنظيم ورود تدفقات المساعدات وتجنب التصاعد المفاجئ المضر للتدفقات، وفي تنفيذ هذه التدابير.

٤٦ - غير أن التركيز على اكتساب القدرة على تحمل الديون بالنسبة للبلدان التي تواجه أكبر الصعوبات في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، لا ينبغي أن يصرف الاهتمام عن حقيقة مؤداها أن كثيرا من البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل التي ليست مؤهلة للاستفادة من تخفيف عبء الديون في إطار المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون تواجه حجما مماثلا من مشكلات الديون ما زال يتعين إيجاد حل مرض لها. وقد أحرز بعض التقدم من خلال نهج إيفيان الجديد[٢١]، غير أن هناك حاجة إلى مزيد من الشفافية والمرونة. ونظرا إلى أن كثيرا من هذه البلدان تتحمل عبئا ضخما من الديون المستحقة لدائنين من القطاع الخاص، فلا بد من مواصلة الجهود لإيجاد آلية متفق عليها دوليا يمكن أن تساعد في تفادي الأزمات المالية في المستقبل، وأن تؤدي إلى تقاسم أكثر تكافؤا للأعباء بين المدينين والدائنين في حالات الأزمات. وفي حالة عدم وجود آلية تنظيمية على غرار القوانين الوطنية المتعلقة بالإفلاس في البلدان المتقدمة النمو، فإن إدراج أحكام الإجراءات الجماعية في عقود السندات يمكن أن يكون له دور إيجابي في تسوية الديون في الأجل الطويل تسويةً منظمة، ولكن لن تكون فعالة تماما إلا عندما تدرج في جميع الأوراق المالية المستحقة. وقد حاول بعض

(٢٠) استنتاجات وزراء مالية الدول السبع بشأن التنمية، لندن، ٤-٥ شباط/فبراير ٢٠٠٥، الفقرة ٧.

(٢١) انظر تقرير الأمين العام المعنون ''أزمة الديون الخارجية والتنمية'' (A/59/219)، الفقرتان ١٦ و ١٧.

الدائنين السياديين والدائنين من القطاع الخاص وضع ''مبادئ طوعية لتدفقات رأس المال المستقرة وإعادة هيكلة الديون بصورة منصفة في الأسواق الناشئة''، غير أن التقدم في هذا السبيل كان بطيئا. ولذا فلا يزال من المطلوب تحديد مدى قدرة الجهود الطوعية عن طريق الاختبار، مثل وضع هذه المبادئ، على توفير أساس قوي بما فيه الكفاية تستند إليه آلية فعالة لتسوية الأزمات.

المسائل المحتمل تناولها في إطار الموضوع الفرعي ٣:

١ - كيف يمكن لسياسات التعاون الإنمائي الثنائي والمتعدد الأطراف أن تكفل استمرار المساعدة الرسمية الضرورية لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما بالنسبة لأشد البلدان ضعفا؟

٢ - كيف يستطيع المجتمع الدولي أن يكفل توفير الإغاثة الخاصة بالتعمير وإعادة البناء إضافة إلى المساعدة الإنمائية العادية؟

٣ - كيف يمكن زيادة تيسير النقاش الدولي بشأن تكوين وتنفيذ مصادر جديدة ومبتكرة للتمويل؟ وما هي الخيارات التي تنطوي على أوفر احتمالات النجاح، في الأجل القصير والمتوسط والطويل؟

٤ - كيف يمكن التعجيل بتحقيق اتفاق الحد الأدنى الضروري من المانحين على مرفق التمويل الدولي المقترح ؟

٥ - كيف يمكن تحويل التعريف المقترح من الأمين العام للقدرة على تحمل عبء الدين إلى اقتراح عملي؟

٦ - كيف يمكن تيسير حل ما تواجهه البلدان متوسطة الدخل من مشاكل تتعلق بالقدرة على تحمل عبء الدين؟

٧ - كيف يمكن تكييف الآليات القائمة لإدارة الدين والأزمات بالنسبة للبلدان منخفضة الدخل أو وضع آليات جديدة لسد احتياجات جميع البلدان النامية؟